مجـلـة الحـق

تصدر عن كلية القانون – جامعة بني وليد – ليبيا

Website: https://www.al-haqjournal.ly/index.php/alhaq/index

العدد الثالث عشر ، يونيو 2024، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول لكلية القانون

دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد

دراسة ميدانية على عينة من مؤسسات المجتمع المدني بمدينة بني وليد

أ. خديجة إسماعيل عمار [1] ، أ. عيشة العائش ميلاد [2]

قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب، جامعة بني وليد، ليبيا.[2.1]

khadijaammar@bwu.edu.ly

The role of civil society institutions in combating the phenomenon of corruption

A field study on a sample of civil society organizations in the city of Bani Walid

Khadeejah Asmaeil Ammar[1], Eishah Alaesh Meelad [2]

Department of Sociology, Faculty of Arts, Bani Walid University, Libya.[2.1]

تاريخ الاستلام: 2024-04-24 تاريخ القبول: 2024-05-13 تاريخ النشر: 2024-06-01

الملخص

تعمل جميع الدول على مكافحة الفساد من خلال سلطاتها الرسمية إضافة الى تعاونها مع المجتمع المدني وحتى القطاع الخاص ، وأكدت أغلب التجارب على ضرورة إشراك المجتمع المدني في مكافحة الفساد ،لذلك حاولت الباحثتان في هذا البحث من رصد بعض الجوانب المتعلقة بعمل المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد من خلال إيضاح دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد و تسليط الضوء على التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد ،واعتمد البحث على المنهج الوصفي ،و كانت وسيلة جمع البيانات استمارة الاستبيان وتكونت عينة البحث من (10) مؤسسات من مؤسسات المجتمع المدني في مدينة بني وليد وتوصلت الى جملة من النتائج منها أن 90% من أفراد العينة أجابوا بعدم وجود رقابة على مؤسسات الدولة سبب في انتشار الفساد ، و إن 80% من أفراد العينة أجابوا بأن وسائل الاعلام لها دور في التعريف بمؤسسات المجتمع المدني و إن 70% من أفراد العينة أجابوا بضرورة تعزيز التعاون الدولي بين مؤسسات المجتمع المدني لمكافحة الفساد ،وإن 70% من أفراد العينة أجابوا بوجود خطط و برامج لمؤسسات المجتمع المدني لمكافحة الفساد و إن سبب انتشار الفساد هو عدم معاقبة المفسدين ، وإن أهم التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني بسبب قانوني بنسبة 80% ،وإن 70% من أفراد العينة أجابوا بأن عدم وجود التمويل المادي سبب في عدم قيام مؤسسات المجتمع المدني بدورها ، وإن عدم قيام الدولة بتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني سبب في تقصيرها في مكافحة الفساد بنسبة 70%،وإن افتقار مؤسسات المجتمع المدني لأدوات الرقابة و المساءلة سبب في عدم قيامها بدورها في مكافحة الفساد بنسبة 70%.

الكلمات الدالة: الفساد، مؤسسات المجتمع المدني ، ظاهرة ، مكافحة الفساد ، مدينة بني وليد.

Abstract

All countries work to combat corruption through their official authorities in addition to their cooperation with civil so ciety and even the private sector. Most experiences have confirmed the necessity of involving civil society in combating corruption.

Therefore, the two researchers in this research attempted to monitor some aspects related to the work of civil society in the field of combating corruption from by clarifying the role of civil society institutions in combating corruption and highlighting the challenges facing civil society institutions in combating corruption, the research sample consisted of (10)civil society institutions in the city of Bane Walid and reached a number of results, including that 90% of the sample answered that the lack of oversight over state institutions is a reason for the spread of corruption, and that 80% of the sample answered that the media has a role in introducing civil society institutions, and that 70% of the sample said they responded to the necessity of string thinning international cooperation between civil society institutions to combat corruption, and 70% of the sample responded that there are plans and programs of civil society institutions to combat corruption, and that the reason for the spread of corruption is the failure to punish the corrupt, and that the most important challenges facing civil society institutions are due to a legal percentage. 80% and 70% of the sample answered that the lack of financial funding is a reason for civil society institutions not performing their role, and that the state is failure to activate the role of civil society institutions is a reason for it is failure in combating corruption by 70% and that the lack of community institutions. The civilian commission for oversight and a accountability tools is a reason for its failure to fulfill its role in combating corruption by 70%.

Keywords: Corruption, civil society institutions, phenomenon, combating corruption, Bani Walid city.

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الفساد من الظواهر السلبية و الخطيرة التي تواجه كل الدول بكافة مؤسساتها الحكومية ،وأكثرها فتكاً بالأمن و السلم المجتمعي وتهديداً للشعوب و مستقبلها ،فهي ظاهرة معقدة وذات أبعاد سياسية و اقتصادية و اجتماعية و قانونية و أخلاقية ،وقد عانت الكثير من دول العالم منها و من انعكاساتها السلبية على اقتصاديات تلك الدول ،حيث تمتد أثارها الى كافة قطاعات الدولة و الأفراد ،ولا يخفى على أحد بأن ظاهرة الفساد موجودة في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء ويتجلى ذلك من خلال الأوجه العديدة كالرشوة و المحسوبية و الوساطة و الابتزاز و الاختلاس من المال العام ، كما لهذه الظاهرة أنماط و أساليب وأنواع مختلفة تكون عائقاً لفرص التنمية و الاستثمار و إهدار للموارد الاقتصادية و البشرية ، كما يؤدى الفساد الى زيادة مستويات الفقر و تفاقم التفاوت الطبقي بين فئات المجتمع من خلال انعدام العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل و الثروة ،من هنا ظهرت مؤسسات من أجل الوقاية و مكافحة الفساد لها جانب رسمي رقابي من الدولة نفسها ، ورغم ذلك لا تعد مسألة الوقاية و المكافحة مسؤولية الحكومة نفسها بل يجب ان تهم المجتمع بأكمله ، وهى مسؤولية تشترك فيها المؤسسات الرسمية و غير الرسمية على السواء ،كما أن مكافحة الفساد هي مصلحة مشتركة يشترك فيها الجميع من أفراد و مؤسسات حكومية و مؤسسات

المجتمع المدني ،فالمجتمع المدني يلعب دور الوسيط بين الحكومة و مؤسساتها الرسمية و غير الرسمية من جهة و بين المواطنين و المجتمع من جهة أخرى ، فهي تقوم بدور كبير في إضفاء الطابع الأخلاقي على الحياة السياسية و الاقتصادية و المساهمة في الحد من هذه الظاهرة ،فلقد أصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور في القيام بالعديد من المشاريع التنموية وذلك من خلال فعاليات يمكنه أن تنخرط فيها كالإعلام و التوعية و المطالبة بالشفافية و النزاهة و الوقاية من الفساد .

تحديد مشكلة البحث :

يعد الفساد من أكبر المشكلات التي تواجه الحكومات و المجتمعات في الدول النامية و المتقدمة على السواء، وتقف عائقا في تحقيق تنميتها المستدامة من خلال المساهمة في ضعف النمو الاقتصادي و تكريس الاختلافات في توزيع الدخل و الثروة وتمركزها في يد فئة قليلة وزيادة أعداد الفقر بالمجتمع إضافة الى تدني كفاءة القطاع العام وأدائه و ارتفاع حجم الأضرار بالمال العام .

وتتباين أشكال الفساد وممارساته و انتشاره تبعا لمستوي تطور و استقرار البنية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للدولة وهو ينعكس في طبيعة ووسائل المواجهة المستخدمة ومدى النجاح في التصدي له و التقليل من أثاره حيث أن مكافحة هذه الأفة التي ألحقت ضرارا جسيما للمجتمعات وبالسلطة ومصداقيتها يتطلب فيها العمل الجماعي على بناء منظومة مضادة تعزز قيم النزاهة و أسس الشفافية ونظم المساءلة في المجتمع من خلال استراتيجية وقائية شاملة يشارك فيها جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع ،وبالتالي فأن مكافحة الفساد لا يقتصر على الدولة و مؤسساتها فقط ،فالكفاح ضد الفساد ملازم مع مفهوم دور المواطن لاسيما أن الفساد وبتداعياته السلبية لا يفرق في الأهداف ويضر بالفرد قبل الدولة مما يجعل تدخل المجتمع حتمية لابد منها خاصة وان المجتمع المدني وتنظيماته يكتسب شرعيته من خلال المشاركة في الحياة الاجتماعية و الدفاع عن المصالح العامة و التحسيس بالقضايا ذات الأهمية الكبرى والتي في مقدمتها الفساد فالمجتمع المدني يساهم بدور مكمل لدور الدولة في تحضير السياسة العامة و الرقابة على حسن تنفيذها وهو فاعل لا غني عنه في تجسيد المقاربة التشاركية و التنموية وفي تسيير الشأن العمومي ، **وتتحدد مشكلة البحث الحالي في التساؤل التالي :**

س-ما دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد ؟

أهمية البحث :

يمكن أن تحدد أهمية البحث في الآتي:

1-تكمن أهمية البحث في أهمية تحليل و تشخيص ظاهرة الفساد وأهم أنواعه و أسبابه و الآثار الناتجة عنه لأن تشخيص المشكلة هي أول مرحلة من مراحل المكافحة .

2- تتمثل أهمية البحث في أهمية الأدوار التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد من خلال تسليطها الضوء على الواقع الاجتماعي بما يساند الجهود التي تبدلها الدولة في محاربة الفساد .

3-تتمثل أهمية البحث في ما سيقدمه من توصيات و مقترحات من شأنها أن تساعد مؤسسات المجتمع المدني من القيام بدورها في مكافحة ظاهرة الفساد .

أهداف البحث :

يهدف البحث الحالي الى ما يأتي :

1-التعرف على مفهوم الفساد و أسبابه و أثاره .

2-التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد .

3-التعرف على التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني لمكافحة ظاهرة الفساد .

تساؤلات البحث:

يسعى البحث الى الإجابة عن التساؤلات الآتية :

س1-ما مفهوم الفساد وما أسبابه و أثاره ؟

س2-ما دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد ؟

س3-ما التحديات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني لمكافحة ظاهرة الفساد ؟

مفاهيم البحث :

1-مفهوم مؤسسات المجتمع المدني :" "بأنها عبارة عن مؤسسات مجتمعية تقوم على فكرة الطوعية في الانضمام اليها وعدم الربحية وتهتم بالعمل الاجتماعي لتحقيق مصلحة مجتمعاتها في التنمية و التقدم وذلك في اطار التشريعات التي تصدرها الحكومات لتنظيم عملها "(أبو العين ،ص2020:ص20)

2-التعريف الإجرائي لمؤسسات المجتمع المدني : هي جميع المؤسسات و المنظمات و الجمعيات الخيرية التي تعمل خارج نطاق الحكومة داخل مدينة بنى وليد .

3-مفهوم الفساد :"هو خروج عن القانون و النظام العام و عدم الالتزام بهما من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية للفرد أو لجماعة معينة "(عمارة ،2017:ص273)

4-التعريف الإجرائي للفساد :هو كل الأفعال الضارة بالمجتمع و التي تتم بغطاء قانوني أو انتهاك للقانون بهدف تحقيق مصالح خاصة على حساب المصالح العامة و الموقف الذي يتم فيه الفساد قد لا ينطوي على صورة واحدة من صور الفساد وانما قد يتضمن عدة صور .

-الإطار النظري للبحث :

المطلب الأول :مفهوم المجتمع المدني :

إن الباحث عن تعريف لمفهوم المجتمع المدني يجد أن المفهوم يخضع كغيره من المفاهيم الى العديد من التفسيرات حيث يفسره كل حسب رؤيته وحسب التوجهات السياسية لكل مجتمع، ووفقا لتطلعات المفكرين و الفلاسفة، وان عدم الاتفاق على تعريف واحد له هو شأن كل المفاهيم التي تدخل ضمن العلوم الإنسانية.

فقد عرفته موسوعة ويكيبيديا بأنه "يشمل كافة الأنشطة التطوعية التي تقوم لتحقيق مصالح وأهداف مشتركة للمنخرطين فيها وتشمل المنظمات غير الحكومية وغير الربحية مثل النقابات و المنظمات الخيرية و الدينية و جمعيات حقوق الأنسان ."(المفتي ،2015: ص13)

ويعرفه أنطونيو غرامشي "بأنه مجموعة التنظيمات و المؤسسات التي تحقق التوافق حول المجتمع السياسي وبالتالي تهدف الى هيمنة مجموعة اجتماعية على المجتمع وهذه التنظيمات هي الكنيسة ،النقابة، المدرسة ."(بودحماني،2019:ص10)

وعرف "أحمد زايد "المجتمع المدني بأنه "كافة الأبنية الاجتماعية و التنظيمية التي تحقق نمطا من الجماعية وتنخرط بقصد أو بدون قصد، في أنشطة تتوازى مع أنشطة الدولة أو تستقل عنها".(بالليل،2016:ص89)

وأما بالنسبة لمفهوم منظمات المجتمع المدني فقد عرفت بأنها "وحدات أو تجمعات اجتماعية إنسانية تقام ويعد إقامتها لتحقيق أهداف معينة "(البدوي،1999:ص37)

وعرفت منظمات المجتمع المدني لدى هيئة الأمم المتحدة بأنها "ذلك التنسيق المنظم من الهيئات و المؤسسات و البرامج التي تهدف الى دعم أو تحسين الظروف الاقتصادية و الصحية أو القدرات الشخصية المتبادلة لمجموع السكان "(حيلة ،2022:ص22)

ويشير "سعد الدين إبراهيم "لمنظمات المجتمع المدني بأنها " مجموع التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام و التراضي و التسامح و الإدارة السلمية للتنوع و الخلاف ."(إبراهيم و أخرون ،1995:ص5)

ويمكن القول بان جميع التعريفات التي ذكرت سابقا للمجتمع المدني أو لمنظمات المجتمع المدني قد ركزت على الطوعية في الانضمام للمنظمات و هي جماعات ذات مصالح وغايات وتتوازي أنشطتها مع أنشطة المؤسسات الحكومية وتهدف لتحقيق مصالح الأفراد و نشر القيم الإيجابية .

-خصائص مؤسسات المجتمع المدني :

تتميز مؤسسات المجتمع المدني بالعديد من الخصائص و التي نذكر منها ما يأتي :

1-الإستقلالية : تتميز منظمات المجتمع المدني بدرجة من الاستقلالية وعد خضوعها لأى جهات أخرى ،وذلك يمنحها الحرية الكاملة في نشاطها و توجهاتها التي تتفق مع رؤيتها ،واستقلال منظمات المجتمع المدني يقلل من سيطرة الدولة عليها ويمنحها الفرصة لأن تكون الوسيط بين الدولة و المواطنين وتحدد درجة استقلالها من خلال المؤشرات الآتية :

ا-الاستقلال المالي : من خلال تحديد مصادر تمويل هذه المؤسسات هل يتم تمويلها من جهات عامة أو جهات خارجية، أم انها تعتمد على التمويل الذاتي من خلال الاقتطاعات العضوية و التبرعات، فاستقرار المؤسسة يعتمد على مدى استقلالها لأنه يسمح لها باتخاذ القرارات .

ب-الاستقلال الإداري: بمعنى أن مؤسسات المجتمع المدني هي التي تدير شؤونها بنفسها وفقاً لقواعد تختارها وتضعها دون مشاركة أي جهة أخرى .(عمراوي ،2022:ص60)

2-منظمات غير ربحية :أي لا تستهدف الربح حيث يكون هدفها هو خدمة المجتمع أو التعبير عنه طواعية دون أن يكون هناك ثمة أهداف الربح وراءه ، أي أنها تركز على البعد الإنساني و الاجتماعي و الخيري ،وتكون الأرباح في أضيق الحدود ويعاد الربح لتحقيق أهداف المنظمة .(لاشين ،دت:ص284)

3-السعي لخدمة الصالح العام : ينبغي أن تصب خدمات منظمات المجتمع المدني في خدمة الصالح العام، فهذه القاعدة العامة و يجوز الاستثناء تقديم تلك الخدمات لبعض فئات المجتمع المحتاجة وبدون مقابل مادى أو معنوي .(أبو العين ،دت:ص956)

4-الإرادة الحرة الكاملة في الانتساب لمنظمات المجتمع المدني : وتأتى هذه الإرادة من الشعور بالانتماء و المواطنة ومشاعر الإنسانية المتواجدة في كل مواطن فكل عضو ينتمى لها يتمتع بالإرادة الحرة و الكاملة .(حيلة ،2022:ص23)

5-أن تكون منظمات غير ارثيه : أي أن العضوية فيها لا تتوارث عبر العائلة أو القبيلة أو العشيرة أو الطائفة أو المذهب الديني .(زيوش ،2021:ص1157)

6-القدرة على التكيف :ويقصد بذلك قدرة المؤسسة على الاستجابة لتأثيرات الداخلية و الخارجية ،أي كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كلما كانت أكثر فاعلية ومن مؤشرات ذلك ما يأتي :

ا-التكيف الزمنى : أي الاستمرار لفترة طويلة من الزمن .

ب-التكيف البشري : أي قادرة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال .

ج-التكيف الوظيفي : يقصد به قدرة المؤسسة على عمل إجراءات بتعديل نشاطها لكى تتكيف مع الظروف المستجدة ولا تكون مجرد أداة لتحقيق غرض معين .(بوزقاق وأخرون ،2022:ص13)

7-التجانس: وهو عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر على ممارستها لنشاطها و المرونة في احتواء الصراعات سواء كانت عقائدية أو ايدولوجية أو غيرها بطريقة سليمة .(أبو حجر ،2017:ص34)

8-التعدد: يعني تعدد المستويات الرأسية و الأفقية داخل المؤسسة أو تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ووجود مؤسسات تراتبية داخلها و انتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله من ناحية أخرى ،وكلما زاد عدد الوحدات الفرعية وتنوعت ازدادت قدرة المؤسسة على ضمان ولاءات أعضائها و الحفاظ عليها .(نورى،دت:ص376)

9-انتهاج الأساليب القانونية لتحقيق الغاية المنشودة :حيث يحكم كل تنظيم من تنظيمات المجتمع المدني أحكام قانونية سنها القانون تبين كيف يتم انشائها ومختلف الشروط التي يجب توافرها كما تبين الأدوات المشروعة التي من خلالها تتمكن المنظمة من بلوغ هدفها أو غايتها .(حيلة ،2022:ص24)

10-التسامح: وهذا ما يجعلنا نطلق عليه صفة المدنية على المجتمع فالمجتمع الذي تسود فيه صفة المدنية هو الذي يقبل فيه الأفراد و الجماعات وجود اخرين يختلفون معهم في الرأي و المصلحة كما يحترمون حقوقهم في التعبير عن وجهات نظرهم وان تعددت و اختلفت الآراء و الاتجاهات .(عثمان و عرفان ، دت :74)

-وظائف مؤسسات المجتمع المدني :

تقوم مؤسسات المجتمع المدني بالعديد من الوظائف داخل المجتمع والتي نذكر منها ما يأتي :

1-التعبير و المشاركة الفردية و الجماعية : فوجود المجتمع المدني و مؤسساته يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض أراءهم ووجهات نظرهم بحرية و التعبير عن مصالحهم بأسلوب منظم وبطريقة سليمة .(عثمان و عرفان ،دت :ص76)

2-مل الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها : فهنا تتحرك مؤسسات المجتمع المدني لشغل الفراغ الذي يحدث بانسحاب الدولة من عدة أدوار أو وظائف كانت تقوم بها في الماضي والا تعرض المجتمع للانهيار لاسيما عند الفئات التي كانت تستفيد من الدور السابق للدولة وتعتمد عليها في اشباع احتياجاتها وكذلك في حالات الحروب و الكوارث الطبيعية .(الجبوري ،2018:ص37)

3-تحقيق النظام و الانضباط داخل المجتمع :فهي أداة لضبط سلوك الأفراد والجماعات والتعامل في ما ينفعهم ،فهي تقوم على مجموعة من القواعد بخصوص الحقوق و الواجبات التي تترتب على الفرد نتيجة انضمامه أو عضويته داخل هذه المؤسسات .(شحادة ،2015:ص24)

4- تحقيق التنمية الشاملة : ان من أهداف مؤسسات المجتمع المدني تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية وذلك من خلال إعداد برامج وخطط التنمية في شتى المجالات، ووضع أليات استراتيجية لتنقيد هذه الخطط وتزداد أهمية منظمات المجتمع المدني بازدياد حاجات المواطنين .(لاشين ،دت :ص288)

5-تحقيق الديموقراطية: من أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة المدنية ونشر ثقافة العمل التطوعي ،وقبول الاختلاف و التنوع وإدارة الخلافات بصورة سليمة في ضوء التسامح و الاحترام مع الالتزام بالمحاسبة و الشفافية .(شحادة ،2015:ص22)

6-الدفاع عن حقوق الانسان : ان مؤسسات المجتمع المدني تعد بمثابة الملجأ و الحضن الذي يلجأ اليه الأفراد و الجماعات المنتميين للمهن و التخصصات المختلفة كافة في مواجهة الأجهزة الحكومية من ناحية وقوة السوق من ناحية أخرى ،فكل منهما قد يهدد بتصرفاته مصالح وحريات وحقوق هذه الفئات والجماعات ،ويمارس الاستغلال و القهر ضدها وتقوم مؤسسات المجتمع المدني بدفاع عن حقوق الانسان .(نوري،دت:ص378)

7-إبراز القيادات الجديدة : تقوم مؤسسات المجتمع المدني بإعداد قيادات جديدة من الأجيال المتتالية ، حيث تكتشف القدرات عبر الأنشطة الجماعية و تعطي للأفراد مسؤولية القيادة مما ينمي لديهم الروح القيادية في جميع المجالات .(الجبوري 2018:ص37)

8-الحوكمة الرشيدة : فهي نظام رقابة و توجيه على المستوى المؤسسي فهو يحدد المسؤوليات و الحقوق والعلاقات مع جميع الفئات المعنية ،ويوضح الإجراءات الازمة لصنع القرار الرشيد المتعلق بعمل المنظمة وهي نظام يدعم الشفافية ويعزز الثقة و المصداقية في بيئة العمل .(شحادة ،2015:ص24)

9-تصحيح الأخطاء الحكومية: تسعى مؤسسات المجتمع المدني الى إصلاح وتصحيح الأخطاء الحكومية و المطالبة بتعديل السياسات عبر التنمية لأوجه القصور و الممارسات التي تتعدى على حقوق الأفراد بالكشف عن الأخطاء و معاقبة الحكومة عليها .(الجبورى،2018:ص36)

10-الوساطة و التوفيق : بين الحاكم و المحكومين من خلال توفير قنوات اتصال ونقل أهداف ورغبات المواطنين في الاتجاهين بطريقة سليمة .(أبو حجر، 2017 :ص26)

11-توفير الخدمات و مساعدة المحتاجين :تقوم بمد يد العون ومساعدة المحتاجين مع تقديم خدمات خيرية و اجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة و المهمشة في المجتمع .(عثمان و عرفان ،دت:ص76)

12-حسم وحل النزاعات : يقوم المجتمع المدني بحل معظم النزاعات الداخلية بين الأعضاء بوسائل ودية وتقوية أسس التضامن الاجتماعي و إدارة الصراع بوسائل سليمة .(الجبوري،2018:ص36)

13-تجميع المصالح :تتبلور من خلال المجتمع المدني مواقف جماعية من القضايا و التحديات التي تواجه أعضاءها وتمكنهم من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم ،وضمان مصالحهم وتمارس هذه الوظيفة من خلال النقابات المهنية وسائر المنظمات الدفاعية .(شحادة ،2015:ص24)

- **دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد :**

يلعب المجتمع المدني بجميع مكوناته دوراً مكملا للدور الحكومي وذلك أن جرائم الفساد لا يمكن محاصرتها ومكافحتها إلا بتضافر جهود الحكومة و المجتمع المدني ،وعملية مكافحة الفساد هي عملية تشترك فيها الجميع من أفراد ومؤسسات المجتمع المدني و الحكومة ويمكن توضيح دور مؤسسات المجتمع المدني في الآتي :

1-إعداد الدراسات و البحوث :من خلال استطلاع الواقع و إجراء البحوث و الدراسات حول قضايا المجتمع ومن هذه القضايا الفساد على أساس علمي، وتسلط الضوء على أسبابها سواء داخل القطاع العام أو الخاص، ودعم وتحفيز الباحثين لدراسة قضايا الفساد و تبني الدراسات و البحوث، وتنفيد استطلاع الرأي العام و إصدار تقارير و الدوريات و بناء بيئة معرفية .(بودحمانى، 2019:ص38)

2-التوعية المجتمعية : من خلال خلق ثقافة مناهضة للفساد ومعززة لقيم النزاهة و الشفافية بين كافة شرائح المجتمع من خلال التوعية الشعبية بمخاطر الفساد ،وتوضيح آثارها المباشرة على المجتمع و ربط حملات الوعى بمكافحة الفساد بشكل وثيق بقضية سياسية ما وتزويد العامة بأدوات محدودة يمكن استخدامها للإبلاغ عن حالات الفساد .(أبو العين،دت:ص958)

3- المساهمة في اتخاد القرار: من أجل إضفاء مزيد من الوضوح يلعب المجتمع المدني دور هام في مكافحة الفساد من خلال مشاركة الهيئات الحكومية في اتخاد القرار، وكذلك إشراك المواطنين في تيسير شؤون العمومية و اشراكهم في تحمل المسؤولية، و تمكينهم من الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالميزانية لمعرفة كيفية صرف الأموال .(زيوش، 2021 :ص1168)

4-التحسيس:فكرة المجتمع المدني أصبحت تقوم على مفهوم المواطنة الذي يقتضي بإشراك المواطنين في تيسير الشؤون العامة، فيستوجب أن يقوم المجتمع المدني بحملات التحسيس وشرح مخاطر الفساد و أثارها المدمرة على التنمية، و القيام بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التسامح مع الفساد ومع الافراد القائمين به .(هميسى،2009:ص266)

5-عمل التدريبات وورش العمل :تظهر أهمية المجتمع المدني في تنمية وعى المواطنين و المساهمة في خلق ثقافة مناهضة للفساد ومعززة للشفافية بين شرائح المجتمع كافة بأسلوب سلس قادر على حشد المواطنين للقيام بدورهم في مكافحة الفساد، وذلك من خلال إعداد ورش العمل و الندوات .(أبوالعين، :ص961)

6-تعرية وفضح الفساد : تظهر أهمية الرقابة و التقييم لكافة أعمال القطاع العام و الحاص داخل المجتمع و إعداد التقارير الخاصة بمراقبة و تنفيد الاستراتيجيات و الخطط ،و تقييم مستوى الأداء ومراقبة تنفيد القوانين و الاتفاقيات

التي تصادق عليها البلاد، ونشر كافة التقارير للرأي العام و الجهات المحلية و الدولية لمكافحة الفساد .(أبوالليل ،2016:ص94)

7-المشاركة في سن القوانين و التشريعات: تعمل منظمات المجتمع المدني جاهدة في إيصال صوتها الى الجهات المعنية وهذا في إطار مكافحتها للفساد و الحد منه ،والمطالبة بدمجها في صنع القوانين و التشريعات الازمة كونها على دراية بالواقع المعاش ومما ينعكس بالإيجاب على المجتمع ، وتلعب مؤسسات المجتمع المدني في الضغط و التأثير على الحكومة بإقرار قوانين مشددة و المشاركة في سنها لأن تعزيز النزاهة و الشفافية يحتاج الى بيئة تشريعية وقانونية من أجل المساءلة و المحاسبة ..(فوغاني و بوهتالة ، 2021 :ص343)

8-تأمين المساءلة الحكومية و القانونية :الانتقاد و إعداد التقارير حول مهام الحكومات من مهام منظمات المجتمع المدني و المهمة ليست فقط فضح جرائم الفساد بل ان مهمة منظمات المجتمع المدني بعد الفضح هو الإصلاح و المعالجة الفعلية للظاهرة من خلال تقديم الحلول للسلطات المعنية ، وكذلك تقديم نوع من الحماية للمواطنين سواء ضحايا الفساد أو الذين يقومون بفضح الفساد وهذا من خلال تقديم المشورة القانونية أو رفع الدعاوى أو الترافع أمام المحاكم عنهم .(صرياك و حصير ، 2024 :ص312)

9-التنسيق مع المنظمات الدولية :حيث تقوم منظمات المجتمع المدني ببناء شبكات وطنية و إقليمية و دولية تعمل في مجال مكافحة الفساد ،وذلك من خلال أليات تكفل التبادل المنظم للمعلومات و الخبرات فيما بينها ،و إنشاء بنك للمعلومات وموقع الكتروني لتمكين الحصول على أي معلومات أو بيانات تحتاجها أي منظمة لممارسة نشاطها وتنفيد برامجها والتعاون مع المنظمات الدولية من أجل استرداد الأموال المنهوبة بالخارج .(أبوالعين ،دت:ص961)

10-الضغط و التأثير : يؤدى المجتمع المدني دور حيوي في مقاومة الفساد وذلك بالتأثير في وضع السياسات العامة و تعبئة و إدارة الموارد التي تعزز الشفافية و المساءلة في برامج عمل الحكومات ،و إضافة توفير الضوابط على سلطاتها ومن تم تعزيز المساءلة و الشفافية في النظام السياسي و عرض تدابير إصلاحية على الحكومات، فالمجتمع المدني له القدرة على العمل و على حماية الحقوق و توفير الخدمات المجتمعية و التوفيق بين المصالح .(نجار ،2017:ص101)

11-بدل الجهود لإبقاء قضية الفساد في رأس قائمة اهتمامات المجتمع المدني و ترسيخ قيم أخلاقية معارضة للفساد

12-بأعتبار مؤسسات المجتمع المدني حلقة وصل بين المواطن و الدولة عليها أن تحث الدولة على مراعاة المستوي المعيشي للمواطن في المؤسسات الحكومية بدفع الأجر المناسب مع العمل الذي يقوم به و المستوي الاقتصادي للبلاد مما يبعدهم عن الانحراف .(نوري، دت :ص396)

-العوامل المساعدة لدور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد :

1-الشفافية و النزاهة : حتى يتمكن المجتمع المدني من كشف الفساد وقياس ومراقبة الفساد يجب أن يقوم عملها على أسس واضحة و ويتميز عملها بالمصداقية في التعامل وعدم الانسياق وراء المبالغة ،وأن تحافظ على علاقاتها مع المؤسسات الحكومية المعنية بمحاربة الفساد وان تقوم ببناء تحالفات فيما بينها لتعمل بشكل متعاون .(شوقى،2016:ص132)

2-وجود وسائل إعلام مستقلة :لكى تستطيع مؤسسات المجتمع المدني من تقويض أركان الفساد و فضح المفسدين و المتلاعبين بالمال العام ،وتشجع على فكرة اتصال الحكومة والمواطنين بوسائل الإعلام لإبلاغها على عمليات الفساد وذلك من خلال ممارسة حق المواطنة داخل المجتمع .(هميسى، 2009:ص266)

3-المساءلة :يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساءلة على أنها "الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم و الأخذ بالانتقادات التي توجه لهم ،و تلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول بعض المسؤولية عن الفشل و عدم الكفاءة أو الخداع و الغش ، والمساءلة هي صورة من صور الرقابة وهى شكل من أشكال الحكم الراشد وهى وسيلة تمكن من رقابة الموظفين المكلفين بتيسير الشؤون العامة ، خاصة المتعلقة منها بإنفاق وتيسير المال العام .(زيوش،2021:ص1169)

4-اسستقلالية المجتمع المدني :إن بقاء المجتمع المدني مستقل يمكنه من أن يكون شريكاً حقيقي للسلطة ولاعب أساسي في مكافحة الفساد الموجود في أجهزتها، وإن عدم استقلالية منظمات المجتمع المدني يؤثر على التوجه الوطني لمكافحة الفساد ،والمجتمع المدني القوى و الفاعل و المستقل دليل على قوة الدولة .(حصير و صرياك ، 2024:ص317)

5-الحق في الحصول على المعلومة: لإضفاء الشفافية في تيسير الشؤون العامة ينبغي على مؤسسات المجتمع المدني وكذلك وسائل الاعلام الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد ونشرها وتعميمها، علما بأن دور وسائل الإعلام هام في الكشف عن الممارسات المتعلقة بالفساد و المفسدين وهى مسؤولية خطيرة وحساسة لا تقل أهميتها عن مسؤولية الأجهزة التنفيذية و القضائية في محاربة الفساد بكل أشكاله. (عمرواي، 2021 :ص65)

6-إصلاح منظمات المجتمع المدني نفسها: حيث لا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني ان تكافح الفساد وهى تعانى منه، بل يجب أن تقدم نموذجا في تطبيق مفاهيم الحكم الجيد و الإدارة الرشيدة بالتعامل بشفافية في نشر تقاريرها الفنية و المالية و تحرير المعلومة الخاصة بها، وبناء منظماتها البناء المؤسسي بحيث لا تتركز فيها سلطة القرار لشخص واحد والخضوع للرقابة من قبل ممولي مشاريعها و للقضاء في حالة اتهامها بالفساد.

7-دعم البنية المؤسسية والتشريعية للمجتمع المدني: لايزال المجتمع المدني يحتاج الى دعم بناءه المؤسسي من الجانب الفني و المادي فهو يحتاج الى التدريب و التأهيل لرفع مستوي أداءه، كالتدريب على أعمال الرصد و المتابعة و إعداد التقارير و طريقة إعداد المشاريع إضافة الى أهمية تطوير القانون بما يضمن حق تأسيس منظمات المجتمع المدني دون الحاجة الى ترخيص مسبق من أي جهة رسمية و تنفيد المشاريع المشتركة معها و الحصول على الدعم و التبرعات. (شوقى،2016:ص133)

-التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد :

تواجه مؤسسات المجتمع المدني العديد من التحديات أو المعوقات التي تعيقها عن أداء عملها في مكافحة ظاهرة الفساد والتي نذكر منها ما يلي :

1-التحديات الموضوعية :

أ-الإطار القانوني الذي ينظم عمل مختلف هيئات المجتمع المدني و الأليات الى تضمن مشاركته الفاعلة و المؤثرة في صنع القرارات غير واضحة ومرتبة .

ب–عدم وجود الشفافية في الحصول على المعلومات المتعلقة بعمل المؤسسات الحكومية .
ج–حداثة النظام الديموقراطي وعدم وجود دستور يحكم عمل مؤسسات المجتمع المدني .
د–عدم تقبل المجتمع بأهمية مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد .(فاضل وجاسم ،2018:ص220)
ر–عدم وجود ألية مباشرة للجوء الى القضاء .
ز–افتقار مؤسسات المجتمع المدني لأدوات ممارسة الرقابة و المساءلة .(عمراوي،2022:ص68)

2– التحديات الذاتية :

ا–ضعف التمويل وقلة الموارد الاقتصادية لمؤسسات المجتمع المدني .
ب–عدم وجود الشفافية و المساءلة و المحاسبة داخل مؤسسات المجتمع المدني .
ج–عدم اعتماد التخصص في مؤسسات المجتمع المدني .(فاضل و جاسم ،2018:ص220)
د–نقص الاستقلالية الوظيفية لمؤسسات المجتمع المدني .
ر–ضعف تكوين الموارد البشرية التي تعمل داخل مؤسسات المجتمع المدني .(عمراوي،2022:ص67)

المطلب الثاني : مفهوم الفساد :

إن الفساد ظاهرة أقلقت المجتمعات الإنسانية وعرقلة سير المرافق العامة منذ القدم ،فالفساد أساسه سلوك إنساني يهدف الى تحقيق مصالح خاصة على حساب المصلحة العامة ويضر بالدولة و المجتمع ،ويعد الفساد مفهوم مركب له أبعاد متعددة وتختلف تعريفاته باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها إليه .

يعرف "حجازي" الفساد بأنه "السلوك الذي ينحرف على المعايير و القواعد التي تنظم ممارسة وظيفة عامة وأداء دور جماعي للحصول على نفع شخصي أو جماعي غير مستحق أو التهاون في الالتزام بمعايير الأداء السليم للواجبات أو تسهيل ذلك للآخرين ."(شتا،1999:ص80)

وعرفه "الهيجان "بأنه" استغلال الوظيفة العامة و المصادر العامة لتحقيق منافع شخصية أ جماعية بشكل مناف للشرع و الأنظمة الرسمية سواء كان هذا الاستغلال بدافع شخصي من الموظف ذاته أم نتيجة للضغوط التي يمارسها عليه الأفراد من خارج الجهاز الحكومي وسواء كان هذا السلوك تم بشكل فردي أم جماعي "(الهيجان ، 1418:ص205)

ويعرفه "الشهابي و داغر" بأنه " استغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة أو وظيفة بطريقة تشكل انتهاكا للقانون أو معايير السلوك الأخلاقي ."(الشهابى و داغر ،2000:ص107)

كما عرفه الكبيسي بأنه " سلوك بيروقراطي منحرف يهدف الى تحقيق منافع ذاتية بطرق غير مشروعة وبدون وجه حق ."(الكبيسى،2000:ص155)

ويذكر تعريف آخر للفساد بأنه "محاولة الشخص المسؤول وضع مصالحه الخاصة بصورة غير مشروعة فوق المصلحة العامة أو فوق المثل العليا وهو يتضمن سوء استخدام أدوات تفعيل السياسات العامة مثل التعريفة الجمركية و ضمانات الائتمان و الخدمات العامة و تنفيذ القوانين و إجراءات التعاقد و تسديد الديوم و الرسوم ."(السنوسي و الدويبي ،2006:ص15)

وبوجه عام فإننا نجد معظم التعريفات السابقة وان تنوعت في المفهوم الا أنها تدور أو تركز على أن الفساد هو :سوء استخدام السلطة أو النفود أو المنصب لتحقيق أهداف وغايات شخصية وخاصة بدلا من البحث عن المصلحة العامة ويحدث ذلك من خلال انحراف بالسلوك الأخلاقي أو معايير أخلاقيات العمل أو المهنة .

-خصائص الفساد :

للفساد عدة خصائص والتي يمكن أن نلخص منها ما يأتي :

1-تتسم أعمال الفساد بالسرية التامة خاصة في الدول التي تمارس رقابة مشددة على الفساد .

2-تعدد الأشخاص الذين يمارسون الفساد على شكل مجموعات أو فرق حيث يشترك أكثر من طرف يجمعهم تبادل منافع و أرباح مشتركة .

3-تقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة من خلال استغلال السلطة المخولة للموظف مما يؤدى الى انتهاك وخرق الواجبات و المسؤوليات .

4-يمارس بأساليب متعددة و تتطور بسرعة مع المستجدات التكنولوجية العلمية .

5-يمارس من خلال التحايل والقفز من فوق القوانين و الأنظمة و الخداع و التزوير و إنشاء و استخدام أوراق و مستندات وهمية .(عبد المطلب،2022:ص405)

-أنواع الفساد:

إن الفساد متغير و متطور باستمرار ليواكب ما يحدث في العالم من تغير و تطور في جميع المجالات ومن أنواع الفساد ما يأتي:

أولا -الفساد من حيث درجة التنظيم : وينقسم الى ثلاثة أنواع رئيسية من حيث المعيار:

أ-الفساد العرضي: وهو الفساد الذي يعبر عن سلوك الشخص أكثر مما يعبر عن نظام عام بالإدارة مثل الاختلاس و المحاباة و المحسوبية و سرقة بعض المبالغ الصغيرة .

ب-الفساد المنظم : وهو النوع الذى ينتشر في الهيئات و المنظمات و الإدارات المختلفة من خلال إجراءات و ترتيبات مسبقة و محددة تعرف من خلالها مقدار الرشوة و ألية دفعها و كيفية إنهاء المعاملة .

ج-الفساد الشامل :وهو عبارة عن نهب واسع النطاق للأموال و الممتلكات الحكومية عن طريق الصفقات الوهمية أو تسديد أثمان السلع بشكل صوري و تحويل الممتلكات العامة الى مصالح خاصة بدعوى المصلحة العامة .

ثانيا-الفساد حسب انتماء الأفراد المنخرطين فيه وينقسم الى :

أ-فساد القطاع العام : وهو الفساد المنتشر في الإدارات الحكومية و جميع الهيئات العمومية التي تتبعها وهو من أكبر معوقات التنمية وفيه يتم استغلال المنصب العام لأغراض و مصالح شخصية .

ب-فساد القطاع الخاص : وهو استغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير على مجريات السياسة العامة للدولة باستغلال كافة الوسائل الممكنة من رشاوي وهدايا كل ذلك من أجل تحقيق مصلحة شخصية للحصول على تعاقدات و إعانات و إعفاء من الديون و إعفاء من الضريبة .(الكبار،2022:ص190)

ثالثا-الفساد من حيث الحجم و ينقسم الى قسمين هما :

أ–الفساد الكبير : وهذا الفساد ينتشر في الدرجات الوظيفية العليا للإدارة ويقوم بها كبار المسؤولين و الموظفين لتحقيق أهداف مادية أو اجتماعية وهو من أخطر أنواع الفساد حيث يكلف الدولة مبالغ مادية ضخمة .

ب–الفساد الصغير :وهذا الفساد يتعلق بممارسات الفساد والتي تستهدف منافع وعوائد مالية محددة في قيمتها وينتشر هذا الفساد في المستويات الوظيفية الدنيا وترتكب من قبل صغار الموظفين ،كما وإن المقابل المادي يكون بسيطاً الى حد ما كاستلام رشاوي من الأخرين .

رابعا–الفساد من حيث الانتشار : وينقسم الى قسمين هما :

أ–الفساد المحلي : وهو الفساد الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشأته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة من الذين لا ارتباط لهم بخارج الحدود مع شركات أجنبية تابعة لدول أخرى .

ب–الفساد الدولي : هذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعاً عالميا يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليه نظام الاقتصاد الحر حيث ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمرير منافع اقتصادية يصعب الفصل بينهما ،لهذا فهو الأخطر وعلى مدى واسع .(سلمان ،2015:ص100)

–**أسباب الفساد** : من المعروف لكل ظاهرة أسباب و آثار و أيضا لكل ظاهرة أساليب وقاية وإن النجاح في علاج أي ظاهرة داخل المجتمع يتوقف على معرفة الأسباب ،ولا يمكن إرجاع ظاهرة الفساد الى عامل واحد وإنما الى عدة عوامل مختلفة منها ما يلي :

1–أسباب سياسية :ويقصد بها غياب الحريات العامة و تحجيم مؤسسات المجتمع المدني و ضعف الإعلام و الرقابة

2–أسباب اقتصادية :ويقصد بها ضعف الاستثمار وهروب رؤوس الأموال للخارج وقلة فرص العمل و زيادة مستويات البطالة و الفقر .

3–أسباب اجتماعية :آثار الحروب ونتائجها و التدخلات الخارجية و التركيبات الطائفية و العشائرية و المحسوبية و القلق الناجم عن عدم الاستقرار أو العوز و الفقر و تدنى مستويات التعليم .

4–أسباب إدارية و تنظيمية تشمل الإجراءات المعقدة "البيروقراطية " وغموض التشريعات و تعددها .(غنايم،2022:ص165)

ومن أسباب الفساد كذلك ما يأتي :

1–الأسباب السياسية : تعتبر العوامل السياسية من أهم الأسباب الرئيسية للفساد خصوصا في الأنظمة الدكتاتورية التي ينفرد الحاكم فيها بالسلطة بهذه الدول مما يساعد على انتشار حالات الفساد بشكل كبير، وقد يكون ذلك بسبب عدم وجود دستور في هذه الدول ،حيث سيطرة الدولة على وسائل الإعلام و توجيهها وضعف مؤسسات المجتمع المدني وكذلك عدم الاستقرار السياسي و الإداري ، و انحراف السلطات الحاكمة و الإخلال بمبدأ التوازن و الفصل بين السلطات و إفساد الحياة السياسية ، وقوة ترابط و تكاثف الفاسدين و المفسدين و دقة تنظيمهم و اتساع نطاقهم في المؤسسات المختلفة ، وكل ذلك قد يعتبر من أهم مسببات حالات الفساد وانتشارها .

2–الأسباب الإدارية : هناك بعض العوامل الإدارية التي تساعد في خلق الفساد و انتشاره داخل المؤسسات و المنظمات الحكومية العامة و الخاصة منها ضعف أخلاقيات المهنة و الوظيفة للموظفين و العاملين ،وغياب مفهوم المساءلة و ضعف الرقابة و معالجة الانحرافات و التراخي في تطبيق القوانين و اللوائح ،بالإضافة الى ذلك عدم إتباع

الأسس العلمية في تحديد سياسات التوظيف و التعيين و الترقية مما يترتب عليه عدم وجود الكفاءات الإدارية المناسبة في المكان المناسب قد يكون سبباً في زيادة حجم الفساد .(الفيتورى،2019:ص144)

3-الأسباب الاقتصادية : أيضا من العوامل التي تساهم في تفشي ظاهرة الفساد عوامل البيئة الاقتصادية ،حيث أن غياب أو حتى عدم وضوح النظام الاقتصادي و سوء التخطيط في الدولة بالإضافة الى غياب السياسات النقدية و المالية و الاقتصادية للدولة بسبب الحروب و الأزمات و الصراعات السياسية و العسكرية ،وغياب أجهزة الرقابة و المحاسبة كل ذلك له انعكاسات سلبية على الاقتصاد مثل ارتفاع البطالة ، وانخفاض الأجور ،و انخفاض قيمة العملة ،و هروب رؤوس الأموال الأجنبية و المحلية ،وعدم فعالية أنظمة الرقابة الاقتصادية و المالية .

3-الأسباب الاجتماعية : للعوامل الاجتماعية دورا فعالا في تفشي هذه الظاهرة حيث أن ظاهرة الفساد في الدول النامية أصبحت ثقافة مقبولة في هذه المجتمعات فلا وجود للمؤسسات أو منظمات المجتمع المدني أو الحراك المجتمعي الذي يحارب الفساد أو يحذر منه مثل جمعيات حماية المستهلكين و جمعيات حماية المستهلكين و جمعيات مكافحة الفساد وهيئات الإعلام ، بل في بعض المجتمعات تشجع الفساد و تصف المفسدين بأنهم ناجحين مهنيا و عمليا ، كما أن ارتفاع الفقر و البطالة و ارتفاع معدلات الجريمة في الدول و فر البيئة الملائمة لتغلغل الفساد في المجتمعات .(العامري ،الغالي،2010: ص385)

5- الأسباب القانونية و التشريعية : من العوامل التي تدفع بانتشار هذه الظاهرة أيضا العوامل القانونية و التشريعية حيث أن عدم الجدية و الحزم في تطبيق القانون بخصوص المفسدين و المجاملة لأصحاب النفوذ على حساب الضعفاء ، وكذلك غياب نزاهة الهيئات التشريعية و القانونية و الرقابية ،وعدم الفصل بين السلطات التشريعية و التنفيذية ،و انعدام استقلالية الأجهزة القضائية و الرقابية و التغير المستمر في القوانين أو غموض بعض القوانين و اللوائح المنظمة للعمل و تضاربها ساعد كل ذلك على تفشي ظاهرة الفساد بشكل كبير .(حيدر،2023:ص31)

6-الأسباب النفسية و الشخصية : تساهم العديد من العوامل النفسية و الشخصية في انتشار جرائم الفساد ولعل أهمها السعي الحثيث وراء الثراء السريع دون بدل مجهود أحد العوامل الجوهرية في انتشار الفساد و تغلغله داخل المجتمع و يتجلى هذا عندما يقوم بعض الموظفين بتحويل الوظيفة التي يشغلونها من وظيفة عامة الى وظيفة خاصة حيث يقوم الموظف باستغلال الوظيفة المسندة إليه لمصلحة الشخصية أو لمصلحة أقاربه و أصدقائه .

7-الأسباب التكنولوجية: كان لثورة المعلومات و الاتصال و الإنترنت دورا كبيرا في جعل الفساد ينتقل بين أرجاء المعمورة بصورة فائقة ،وقد برز الفساد في استغلال شبكات الانترنت و تقنيات الحاسوب و التلاعب بالأرصدة و الحسابات باقتحام المنظومات التكنولوجية و التجسس على الدول و العملاء في المصارف و يمثل هذا العامل تزويرا للحقائق و اعتداء على الخصوصية وعلى حقوق الإنسان .(هميسي،2009:ص262)

-**أثار الفساد** : يعد الفساد بكافة أشكاله و أنواعه و مظاهره عقبة في طريق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و مدمرا لعملية التنمية و تظهر تأثيراته بصورة عديدة منها ما يلي :

1-الأثار السياسية : يؤدي ظهور الفساد و انتشاره الى العديد من الأثار السلبية في الجانب السياسي نذكر منها :

ا-تدمير العملية السياسية و التأثير على الديموقراطية و التعامل مع المواطنين بتحيز و محاباة وعدم إتاحة مبدأ تكافؤ الفرص .

ب–فقدان الثقة من قبل المجتمع في النظام السياسي القائم وبالتالي ضعف المشاركة السياسية ،وضعف الشرعية الدولية ودعم دول الجوار .

ج–خلق النزاع والصراع و تغذيته بين الأطراف السياسية التي لا تلتقي مصالحها و إنما تتعارض.

د–ضعف المؤسسات العامة و هشاشتها و ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني.(البكوش، صالح،2018:ص130)

2–الأثار الاجتماعية و الثقافية : من أخطر أثار الفساد هدم القيم و الأخلاق و المبادئ بالمجتمع و زرع ثقافة الأنانية وعدم الانتماء للوطن بين أفراده ومن أثاره أيضا:

ا– شيوع ثقافة الفساد بين المواطنين مع مرور الزمن و الخوف من أن تصبح هذه المؤسسات الخاطئة من متطلبات و قيم العمل بعد أن كانت منبوذة من المجتمع .

ب–خلق شعور بعدم المبالاة وعدم الإخلاص في العمل بالمؤسسات العامة ومراعاة المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة .

ج –ضياع فرص التنمية و انتشار التخلف و تدنى المستوي المعيشي للأفراد المجتمع .

د–ضعف القيم الأخلاقية بالمجتمع و تفسخها ما يخلق شعورا لدى أفراد المجتمع وخاصة الشباب بضياع حقوقهم مما يخلق نوع من الاحتقان و الغضب اللذان يترتب عليهما في بعض الأحيان التطرف و العصبية .(سعيد،أحمد ،2014:ص9)

3– الأثار القانونية و التشريعية : إن لغياب القانون أو ضعف تطبيقه أثارا سلبية على الدولة و المواطن ومنها ما يلي

ا–فقدان هيبة القانون و انتشار ظاهرة عرقلة سير العدالة لتحقيق منافع شخصية و انتشار الجريمة المنظمة و تجارة الممنوعات.

ب–الإفلات من العقاب للذين ثبت في حقهم جرم الفساد مما يشجع غيرهم على خوض مثل هذه الممارسات غير القانونية.

ج–التحايل على التشريعات و التهرب من سلطات الدولة القضائية و الرقابية من خلال إنشاء فروع للشركات خارج ليبيا ونقلها الى دول أجنبية للقيام بمخالفات وتجاوزات يترتب عليها ضياع للمال العام.

د–فقدان الثقة في القانون من قبل المواطنين بحيث يصبح الخروج عن القانون قاعدة و احترامه استثناء .(كامل ،حازم،2022:ص1108)

4–الأثار الإدارية التنظيمية: تسعى الدولة الى تقديم الخدمات الى المواطنين حسب اللوائح و النظم المعمول بها وفي بعض الأحيان تظهر بعض الممارسات الغير قانونية من قبل موظف أو فرد ،تلقي بظلالها على العملية الإدارية و التنظيمية منها ما يلي :

ا– إلحاق الضرر بمؤسسات الدولة ليشل حركتها و تعطيل الدور الذي أنشئت من أجله و بالتالي إضعاف ثقة المتعاملين و إبعادهم عنها .

ب–تدنى مستويات الخدمات المقدمة للمواطنين كالتعليم و الصحة.

ج–الوساطة و المحاباة دون وجود حاجة أو وظيفة شاغرة بالملاك المعتمد و الاستيلاء على المال العام عن طريق تسديد مرتبات وهمية بأرقام وطنية مزورة .

د–تـرك الخبـرات الوطنيـة للعمـل و هجـرة العقـول بسـبب عـدم العدالـة و محاربـة المؤسسـات العامـة .(البكـوش ،صالح،2018:ص130)

5–الأثار الاقتصادية: تعد الأثار الاقتصادية المحصلة النهائية لأثار الفساد الأخرى وتكون متشابكة الى حد كبير معها، فالأثر هنا يمس بشكل مباشر الفرد و المؤسسة و المجتمع ومن هذه الأثار ما يلى :

ا– سوء توزيع الدخل و انخفاض مستوي المعيشة .

ب–غلاء الأسعار و استفادة القلة على حساب الأغلبية مما يخلق تغيرا سريعا في الوضع المالي لبعض الأفراد على حساب البقية .

ج–إهدار المال العام عن طريق التوسع في إبرام عقود التوريد أو الخدمات دون الحاجة إليها وفي بعض الأحيان بعقود وهمية لتوريدات أو خدمات.

د–تعطيل التنمية الاقتصادية وتدميرها بسبب اتساع النفوذ السياسي للمفسدين.

ز–ضـعف الاسـتثمار وهـروب الأمـوال للخـارج ومـا يتبعـه مـن قلـة فـرص العمـل و زيـادة البطالـة و الفقـر .(الكـوت ،العاشق،2016:ص115)

المطلب الثالث : الدراسات السابقة و النظريات المفسرة :

أولا –الدراسات السابقة :

دراسة فهيمة بوهنتالة و بسمة فوغالي (2021):(دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد)

هدفت الدراسة الى الكشف عن الطرق و الأليات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد ومدى نجاحها وتوصلت الدراسة الى ان مكافحة الفساد لا يمكن ان يكون عمل الحكومات فقط بل لابد ان تتحالف الجهات الحكومية مع منظمات المجتمع المدني في محاربة الفساد وتوفير البيئة التي تحتاجها مؤسسات المجتمع المدني من اجل القيام بدورها وذلك من خلال :–اصلاح البنية التشريعية لا بد من تطوير القوانين و التنظيمات الخاصة بالمجتمع المدني بما يضمن حق تأسيسها دون الحاجة الى ترخيص من جهة رسمية .

–دعم البناء المؤسسي وذلك من الجانبين الفني و المادي فهو يحتاج الى التأهيل و التدريب لرفع مستوي الأداء كالتدريب على أعمال الرصد و المتابعة و إعداد التقارير .

–نشر ثقافة داعمة لدور المجتمع المدني كشريك في التنمية على كافة وسائل الاعلام .

–امتلاك وسائل اعلام لكى تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدورها في خلق وعي مكافح للفساد .

دراسة سعيد زيوش (2021):(أي دور لمنظمات المجتمع المدني الجزائرية لمواجهة أشكال الفساد)

هدفت الدراسة الى إبراز دور منظمات المجتمع المدني الجزائرية في الوقاية من ظاهرة الفساد و تحديد مفهوم الفساد و إبراز أخطاره وعلاقة منظمات المجتمع المدني بباقي الفاعلين في مجال مكافحة الفساد ،وتوصلت الدراسة الى ضرورة تفعيل منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد و أما عن الأليات التي استخدمتها منظمات المجتمع المدني لمكافحة الفساد هي المساهمة في اتخاد القرارات و التحسيس و الحصول على المعلومات و الرصد، أما العوامل المساعدة لدور منظمات المجتمع المدني هي الشفافية و المساءلة و وجود وسائل اعلام مستقلة .

دراسة سهام بودحماني (2019):(دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر)

هدفت الدراسة الى توضيح دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في الجزائر وكذلك التشخيص الدقيق لظاهرة الفساد الإداري و توعية المجتمع بخطورة الظاهرة و كيفية التصدي لها و التعرف على أداء منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد الإداري و تسليط الضوء على فعالية مؤسسات المجتمع المدني و تأثيرها على المجتمع ، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتي منها اتحاد مفهوم الفساد مجموعة من المفاهيم و تعدد أسبابه الى بيئية اجتماعية و بيئية داخلية ،وان مكافحة الفساد الإداري لم تصل الى الحد الأدنى من تطلعات الشارع بسبب غياب الإرادة السياسية للإصلاح و تدنى فعالية المجتمع المدني و ضعف احترافيته في مناهضة الفساد وهناك عوائق إدارية و قانونية حالت دون حريته في كشف الفساد الكبرى و تدنى المؤسسات الإدارية الجزائرية مثل هيئة الوقاية من الفساد ورغم منحها الاستقلال المالي و الشخصي .

دراسة ياسر على إبراهيم ، عدنان عبد الأمير مهدى محمود (2018):(دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في العراق بعد العام 2003)

هدفت الدراسة الى التعرف على ماهية مؤسسات المجتمع المدني ووظائفها و خصائصها و دورها في العراق بعد العام 2003 و الجدور التاريخية لها قبل العام 2003 و التعرف على آليات مكافحته كظاهرة خطيرة واجهت الحكومة العراقية ، وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج منها أن مؤسسات المجتمع المدني عالميا و محليا مؤسسات مهمة لأى نظام سياسي باعتبارها مؤسسات مستقلة و طوعية و إن ظاهرة الفساد ظاهرة خطيرة تواجه أي مجتمع لها أنواعها و أسبابها و آثارها ، وإن أغلب مؤسسات المجتمع المدني بعد عام 2003 كانت مدعومة من قبل قوات الاحتلال وفيما بعد من أحزاب سياسية ، وإن واقع الفساد في العراق كبير و متفشي في كل مرافق الدولة و أصبح يهدد الكيان ككل ، وقد لعبت مؤسسات المجتمع المدني دور كبير في مكافحة الفساد من خلال الأليات الأساسية التي قامت بها وخاصة التوعية الجماهيرية و المراقبة لمؤسسات الدولة الرسمية .

دراسة على محمد بالليل (2016):(دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في ليبيا)

هدفت الدراسة الى التعرف على أسباب الفساد و أشكاله ومدى تفشي ظاهرة الفساد وكيفية علاجها وما هو دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في ليبيا واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي واعتمد الباحث على استمارة الاستبيان في جمع البيانات حيث بلغت حجم العينة(8) مؤسسات بمدينة طرابلس وتوصلت الدراسة الى انه لا توجد برامج حقيقية لمؤسسات المجتمع المدني بشأن مكافحة الفساد رغم إقرار منتسبيها بأنها على دراية بوجود الفساد و اتساع انتشاره و ملاحظته في أغلب مؤسسات الدولة الليبية وخاصة بين كبار الموظفين ، ولا يوجد أي دور لمؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في ليبيا رغم سعي بعض المؤسسات للمشاركة في بعض البرامج التي من شأنها ان تسهم في الحد منه ، ولوحظ بأنه يوجد تقصير من قبل الدولة في تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد .

التعقيب على الدراسات السابقة :

-ساهمت الدراسات السابقة التي تم عرضها في توجيه مسار البحث الحالي وخاصة من ناحية الاطار النظري و التعرف على المنهج المستخدم و الأدوات البحثية المناسبة لموضوع البحث .

-من الملاحظ أن أغلب الدراسات ركزت على دراسة دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد بكافة أشكاله و أنواعه وهذا ما يتفق مع البحث الحالي ، ما عدا دراسة سهام بو دحماني فقد ربطت بين دور منظمات المجتمع المدني و مكافحة الفساد الإداري كنوع من أنواع الفساد .

-أغلب الدراسات التي تم عرضها تناولت موضوع البحث من ناحية نظرية فقط ولم تدرس الموضوع على أرض الواقع ولم تأخذ رأى المجتمع المدني في الواقع واعتمدت على سرد نظري فقط ، ما عدا دراسة على محمد بالليل التي تتفق مع البحث الحالي في مجتمع البحث و من حيث دراسة موضوع البحث دراسة ميدانية في الواقع .

-أكدت أغلب الدراسات من حيث نتائجها على ضرورة تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد رغم عدم قيام الدولة بتفعيل هذا الدور ، والذي يرجع لعدة أسباب سواء المجتمع نفسه أو عدم وجود برامج خاصة لمكافحة الفساد أو عدم امتلاك المؤسسات لوسائل اعلام مستقلة أو وجود عوائق إدارية وقانونية حالت دون الكشف عن حالات الفساد في المجتمع .

ثانيا-النظريات المفسرة لموضوع البحث:

-نظرية الدور :

ظهرت النظرية وتطورت في إطار علم الاجتماع الغربي وهى تركز على فهم موقع الفرد و تأثيره في السياسة الداخلية و الخارجية ، كما تعتقد أن سلوك الفرد و علاقاته لديها مكانة وهذه المكانة تعتمد على الأدوار الاجتماعية ، وتقوم نظرية الدور على عدة مبادئ نذكر منها :

-يتفرع البناء الاجتماعي الى عدد من المنظمات الاجتماعية ولكل مؤسسة اجتماعية دورتقوم به. .-يتضمن الدور الاجتماعي الواحد على مجموع من الواجبات التي يؤديها الفرد داخل المؤسسة بناء على مؤهلاته و خبراته و تجاربه .

-لدى الفرد الواحد في المجتمع عدة أدوار في الوظيفة الواحدة وهذه الأدوار هي التي تحدد المكانة الاجتماعية التي سيحظى بها .

-الفرد في المؤسسة لا يمكنه تأدية دوره بصورة جيدة وفعالة دون التدرب عليه و بالاستشارة فالتدريب على القيام بالأدوار الاجتماعية يكون في فترة التنشئة الاجتماعية .

-تكون الأدوار الاجتماعية متكاملة في المؤسسة عندما تمتلك المؤسسة القدرات اللازمة لأداء مهامها دون تناقض بين الأدوار .

كما تركز هذه النظرية على مفهوم المركز الاجتماعي والذي يعنى أن كل شخص ممن يحتلون مراكزا حساسة داخل منظمات المجتمع المدني يقومون بأفعال معينة ترتبط بالدرجة الأولى بتحقيق مكاسب للمنظمة وليس لصفته الشخصية و إلا اختل دور المنظمة في المجتمع ، وبذلك يكون الهدف الاسمي للمركز الاجتماعي الذي تتقلده هو إشباع حاجة الأفراد و المجتمع على حد سواء ،وذلك من خلال تقليل الفجوة بين المجتمع و الدولة من أجل سد الثغرات و النقص و بشكل خاص التفاعل الاجتماعي القائم بين الأفراد من أجل التمكن من حشدهم تجاه قضية سلبية تهدد المجتمع .(الجعافرة ،2020:ص71)

-الإجراءات الميدانية للبحث :

-منهج البحث : اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة موضوع البحث.

-**مجتمع البحث** : يشمل مجتمع البحث جميع مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة بمدينة بني وليد و التي بلغ عددها (23) مؤسسة و منظمة .

-**عينة البحث** : بلغت عينة البحث (10) مؤسسات من مؤسسات المجتمع المدني بمدينة بني وليد وتم اختيارها بطريقة عشوائية .

-**تفريغ وتحليل البيانات** :

الجدول رقم (1) يوضح مدى إسهام و دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد .

ت	الفقرات	نعم		لا		أحياناً	
		ك	%	ك	%	ك	%
1	يمكن ان تساهم مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في ليبيا.	7	%70	0	%0	3	%30
2	هناك خطط وبرامج عمل للمؤسسة من أجل مكافحة الفساد .	7	%70	2	%20	1	%10
3	ساهمت مؤسسات المجتمع المدني في رفع وعى المواطن في الحد من انتشار الفساد .	6	%60	2	%20	2	%20
4	تشارك مؤسسات المجتمع المدني في صنع السياسات و التشريعات المتعلقة بظاهرة الفساد .	1	%10	8	%80	1	%10
5	تتعاون المؤسسات الحكومية مع مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد .	6	%60	1	%10	3	%30
6	توفر مؤسسات المجتمع المدني الدعم لضحايا الفساد.	2	%20	4	%40	4	%40
7	تعتقد أن التشريعات الحكومية الحالية كافية لمكافحة ظاهرة الفساد .	1	%10	8	%80	1	%10
8	تعمل مؤسسات المجتمع المدني بتعزيز مبدأ الشفافية و المساءلة داخل المؤسسات الحكومية .	3	%30	6	%60	1	%10
9	لوسائل الإعلام دورا في التعريف بدور مؤسسات المجتمع المدني داخل المجتمع .	8	%80	0	%0	2	%20
10	سبب انتشار الفساد هو عدم معاقبة المخالفين .	7	%70	2	%20	1	%10
11	مؤسسات المجتمع المدني قامت بدورها في مكافحة الفساد .	2	%20	5	%50	3	%30
12	يوجد فساد إداري و مالي في مؤسسات الدولة .	8	%80	1	%10	1	%10
13	عدم وجود رقابة فعالة على مؤسسات الدولة سبب في انتشار الفساد .	9	%90	1	%10	0	%0
14	تعتقد ان تعزيز التعاون الدولي بين مؤسسات المجتمع المدني يمكن ان يساهم في مكافحة الفساد .	7	%70	2	%20	1	%10

15	تعتقد ان التكنولوجيا و وسائل الاعلام الجديد يمكن ان تلعب دور في تعزيز جهود مؤسسات المجتمع المدني لمكافحة الفساد .	7	%70	1	%10	2	%20
16	ساهمت مؤسسات المجتمع المدني في اعداد الدراسات و البحوث حول ظاهرة الفساد .	3	%30	5	%50	2	%20
17	تساهم مؤسسات المجتمع المدني في تعرية وفضح المفسدين .	3	%30	5	%50	2	%20
18	تقوم مؤسسات المجتمع المدني بعمل تدريبات و ورش العمل لخلق ثقافة مناهضة للفساد .	5	%50	3	%30	2	%20
19	تشارك مؤسسات المجتمع المدني في سن قوانين مشددة لعقاب المفسدين .	2	%20	6	%60	2	%20

يتضح من الجدول رقم (1) أن أغلبية أفراد العينة أجابوا (بنعم) بسؤالهم عن أن سبب وجود الفساد هو عدم وجود رقابة على المؤسسات الدولة بنسبة 90%، و أجابوا (بنعم) بوجود فساد في مؤسسات الدولة بنسبة 80%، و أجابوا بنعم عن ان لوسائل الاعلام دور في التعريف بمؤسسات المجتمع المدني داخل المجتمع بنسبة 80%، ويتضح أيضا من الجدول أن أغلبية أفراد العينة أجابوا بنعم عن إمكانية اسهام مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد بنسبة (70%)، وكذلك أغلبية أفراد العينة أجابوا بنعم عن وجود برامج و خطط للمؤسسة من أجل مكافحة الفساد بنسبة 70%، و أن أغلبية أفراد العينة أجابوا بنعم عن ان سبب انتشار الفساد هو عدم معاقبة المخالفين بنسبة 70% ، ويتضح من الجدول أيضا ان أغلبية أفراد العينة أجابوا بنعم و أكدوا على ضرورة تعزيز التعاون الدولى بين مؤسسات المجتمع المدني يمكن ان تساهم في مكافحة الفساد بنسبة 70%،ويتضح أن أغلبية أفراد العينة أجابوا بنعم عن أن التكنولوجيا ووسائل الاعلام الجديد دور في تعزيز جهود مؤسسات المجتمع المدني لمكافحة الفساد بنسبة 70%.

ويتضح من الجدول أيضا ان أغلبية أفراد العينة أجابوا (بلا) بسؤالهم عن مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في صنع السياسات التشريعية المتعلقة بظاهرة الفساد بنسبة 80%، وأجابوا بلا بان التشريعات الحكومية الحالية كافية لمكافحة ظاهرة الفساد بنسبة 80%، ويتضح أيضا أن أغلبية أفراد العينة أجابوا بلا عند سؤلهم عن ان مؤسسات المجتمع المدني تعمل على تعزيز مبدأ الشفافية و المساءلة داخل المؤسسات الحكومية بنسبة 60%، ويتضح ان أغلبية أفراد العينة أجابوا بلا عند سؤلهم عن مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في سن قوانين مشددة لعقاب المفسدين بنسبة 60%.

وهذا ما يتفق مع ما تم ذكره في الاطار النظري في دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد من حيث التنسيق مع المنظمات الدولية و تعرية الفساد من خلال الرقابة و تقييم اعمال القطاع العام ومن العوامل التي تساعد مؤسسات المجتمع المدني في فضح الفساد وجود وسائل اعلام مستقلة ووجود البرامج و الخطط لمكافحة الفساد سواء من خلال الدراسات و البحوث وورش العمل .

الجدول رقم (2)التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد

ت	الفقرات	نعم		لا		أحيانا	
		ك	%	ك	%	ك	%
1	عدم أخذ مؤسسات المجتمع المدني بدورها بسبب اقتصادي وعدم الحصول على التمويل .	7	%70	1	%10	2	%20
2	عدم أخذ مؤسسات المجتمع المدني بدورها بسبب عدم معرفة و وعي المواطن بدور هذه المؤسسات .	6	%60	2	%20	2	%20
3	يوجد تقصير من قبل الدولة في تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد.	7	%70	1	%10	2	%20
4	عدم قيام مؤسسات المجتمع المدني بدورها بسبب قانوني "قانون عمل المؤسسة ".	8	%80	1	%10	1	%10
5	عدم وجود خطط و برامج واضحة للمؤسسات المجتمع المدني تستهدف مكافحة الفساد .	7	%70	1	%10	2	%20
6	عدم تقبل الأفراد للأنشطة التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني لمكافحة الفساد .	5	%50	4	%40	1	%10
7	عدم الشفافية وصعوبة الوصول للمعلومات تشكل تحدي في مكافحة الفساد .	6	%60	3	%30	1	%10
8	للضغوطات السياسية من قبل الحكومة بعدم فتح هذه الملفات سبب في عدم قيام مؤسسات المجتمع المدني بدورها في مكافحة الفساد.	4	%40	3	%30	3	%30
9	عدم وجود الشفافية و المساءلة و المحاسبة داخل مؤسسات المجتمع المدني نفسها .	6	%60	2	%20	2	%20
10	نقص الاستقلالية الوظيفية لمؤسسات المجتمع المدني تعيقها عن القيام بدورها .	2	%20	3	%30	5	%50
11	ضعف تكوين الموارد البشرية التي تعمل داخل مؤسسات المجتمع المدني .	5	%50	3	%30	2	%20
12	عدم وجود دستور يحكم عمل مؤسسات المجتمع المدني .	6	%60	4	%40	0	%0
13	عدم وجود ألية مباشرة للجوء للقضاء .	4	%40	6	%60	0	%0
14	افتقار المؤسسات لأدوات ممارسة الرقابة و المساءلة للمؤسسات الحكومية .	7	%70	3	%30	0	%0
15	عدم اعتماد التخصص في مؤسسات المجتمع المدني يعيقها في القيام بدورها .	6	%60	4	%40	0	%0

يتضح من الجدول رقم (2) و المتعلق بالتحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد إن أغلبية أفراد العينة أجابوا بنعم عن عدم قيام مؤسسات المجتمع المدني بدورها بسبب قانوني بنسبة 80%، ويتضح أيضا ان أغلبية أفراد العينة أجابوا بنعم عن عدم تفعيل الدولة لدور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد بنسبة 70%، ويتضح أيضا أن أغلبية افراد العينة أجابوا بنعم عن عدم قيام مؤسسات المجتمع المدني بدورها

في مكافحة الفساد بسبب اقتصادي او عدم الحصول على التمويل بنسبة 70% ، و يتضح كذلك ان أغلبية أفراد العينة أجابوا بنعم عن افتقار مؤسسات المجتمع المدني لأدوات ممارسة الرقابة و المساءلة على المؤسسات الحكومية وعدم وجود خطط و برامج واضحة لمكافحة الفساد بنسبة 70% لكلا منهما ، ويتضح أيضا ان أغلبية أفراد العينة أجابوا بنعم عن عدم قيام مؤسسات المجتمع المدني بدورها يرجع الى عدم وعى المواطن بدور هذه المؤسسات بنسبة 60%، ويتضح أيضا أن أغلبية أفراد العينة أجابوا بنعم عن عدم وجود الشفافية وصعوبة الحصول على المعلومات عائق امام قيام مؤسسات المجتمع المدني بدورها بنسبة 60%،وأجاب أغلبية أفراد العينة بنعم لعدم وجود قانون يحكم عمل مؤسسات المجتمع المدني بنسبة 60%،وكذلك أجاب أغلبية أفراد العينة بنعم عن عدم اعتماد التخصص في مؤسسات المجتمع المدني وعدم وجود الشفافية داخل مؤسسات المجتمع المدني نفسها يشكل تحديا أمام قيامها بدورها بنسبة 60% لكلا منهما .

من الملاحظ على التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني فتنوعت من حيث عدم تفعيل دور المؤسسات من قبل الدولة في مكافحة الفساد وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة على محمد بالليل وعدم وجود التمويل المالي و افتقار مؤسسات المجتمع المدني لأدوات الرقابة والمساءلة يعيقها عن قيامها بدورها في مكافحة الفساد .

نتائج البحث :

توصل البحث الحالي الى العديد من النتائج و التي منها :

النتائج المتعلقة بدور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد :

1-أن 90% من أفراد العينة أجابوا بأن عدم وجود رقابة على مؤسسات الدولة سبب في انتشار الفساد .

2-أن 80% من أفراد العينة أجابوا بوجود فساد ادارى ومالي في مؤسسات الدولة .

3-أن 80% من أفراد العينة أجابوا بأن وسائل الاعلام تلعب دور في التعريف بدور مؤسسات المجتمع المدني داخل المجتمع .

4-أن 70% من أفراد العينة أجابوا بأنه يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تلعب دور في مكافحة الفساد .

5-أن 70% من أفراد العينة أجابوا بأن تعزيز التعاون الدولي بين مؤسسات المجتمع المدني يمكن ان يساهم في مكافحة الفساد .

6-أن 70% من أفراد العينة أجابوا بوجود خطط و برامج لمؤسسات المجتمع المدني لمكافحة الفساد .

7-أن 70%من أفراد العينة أجابوا بأن سبب انتشار الفساد هو عدم معاقبة المفسدين .

8-أن 60% من أفراد العينة أجابوا بأن مؤسسات المجتمع المدني قامت بدورها في رفع وعي المواطن للحد من انتشار الفساد .

9-أن 60% من أفراد العينة أجابوا بان المؤسسات الحكومية تتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لمكافحة الفساد .

10- أن 50% من أفراد العينة أجابوا بأن مؤسسات المجتمع المدني تقوم بورش العمل لخلق ثقافة مناهضة للفساد .

النتائج المتعلقة بالتحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني لمكافحة الفساد :

1-أن 80% من أفراد العينة أجابوا بأن عدم قيام مؤسسات المجتمع المدني بدورها يرجع الى سبب قانوني.

2-أن 70 % من أفراد العينة أجابوا ان التحدي الذي يقف أمام مؤسسات المجتمع المدني للقيام بدورها هو عدم وجود التمويل الاقتصادي .

3-أن 70 % من أفراد العينة أجابوا بأن الدولة لا تقوم بتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد .

4-أن 70% من أفراد العينة أجابوا بعدم وجود خطط وبرامج داخل المؤسسة فيما يتعلق بمكافحة الفساد .

5-أن 70% من أفراد العينة أجابوا بأن مؤسسات المجتمع المدني تفتقر لادوات ممارسة الرقابة و المساءلة للمؤسسات الحكومية .

6-أن 60% من أفراد العينة أجابوا بعدم وجود الشفافية وصعوبة الحصول على المعلومات يشكل عائق في القيام بدور المكافحة .

7-أن 60% من أفراد العينة أجابوا بعدم وعي المواطن لدور مؤسسات المجتمع المدني فب مكافحة الفساد داخل المجتمع يعيقها عن القيام بدورها .

8-أن 60% من أفراد العينة أجابوا بعدم وجود الشفافية داخل مؤسسات المجتمع المدني نفسها يعيقها عن القيام بدورها .

9-أن 60% من أفراد العينة أجابوا بعدم وجود التخصص بين مؤسسات المجتمع المدني يعيقها عن مكافحة الفساد .

10أن 60% من أفراد العينة أجابوا بعدم وجود دستور يحكم عمل المؤسسات يعيقها عن القيام بدورها في مكافحة الفساد .

التوصيات :

من خلال النتائج توصي الباحتتان بالآتي :

1-دعم البناء المؤسسي من خلال إقامة الدورات و التدريبات لرفع مستوي أعضاء المؤسسات لتصبح قادرة على القيام بدورها من خلال الرصد و المتابعة و تقييم عمل المؤسسات الحكومية وكذلك على الدولة تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد .

2- تعديل بعض القوانين المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني حتي تصبح مستقله عن الدولة و دعم برامج الشفافية داخل هده المؤسسات واخضاعها للمساءلة امام القضاء في حالة تقصيرها .

3-امتلاك مؤسسات المجتمع المدني لوسائل اعلام مستقلة تصبح قادرة من خلالها نشر ثقافه مناهضة للفساد ونشر التقارير المتعلقة بعمل المؤسسات الحكومية .

4-رفع وعي المواطن بأهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد داخل المجتمع من خلال برامج التوعية المجتمعية .

5-الدعم المالي لمؤسسات المجتمع المدني سواء من جهات عامة او خاصة مما يسهل عليها القيام بدورها في مكافحة الفساد .

6-اعتماد التخصص في الخدمات التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني لكى تكون هناك مؤسسات مهمتها الرئيسية هي مكافحة الفساد .

مراجع البحث :

أولا –الكتب :

1-السيد على شتا ،الفساد الإداري ومجتمع المستقبل ،المطبعة المصرية ، القاهرة ،1999.

2-حسام شحادة ، المجتمع المدني ، بيت المواطن للنشر و التوزيع ،دمشق،2015.

3-رمضان السنوسى و عبدالسلام بشير الدويبي، الفساد بين الشفافية و المساءلة في ليبيا ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي،2006.

4-محمد احمد على المفتي، مفهوم المجتمع المدني و الدولة المدنية ، مكتبة الملك فهد الوطنية ،الرياض،2015.

5-هناء حافظ البدوي، إدارة المؤسسات الاجتماعية "أسس و عمليات "، دار المعرفة الجامعية ،القاهرة ،1999.

6-سعد الدين إبراهيم و أخرون ، المجتمع المدني و التحول الديموقراطي في الوطن العربي ،دار الأمين للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1995.

7-لحظة كريم الجعافرة ،المهددات القيمية و السلوكية المعولمة و أثرها على البناء الأسري ، دار الخليج للنشر و التوزيع ،الأردن ،2020.

ثانيا-المجلات و الدوريات :

1-إبراهيم عبد اللطيف عبد المطلب ،الفساد و المظاهر و الأثار "دراسة حالة السودان "،المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،العدد4، 2022.

2-اسراء علاء الدين نوري، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية و السياسية ،العدد6، دت .

3-أشرف عبد السلام الفيتوري، واقع ظاهرة الفساد في ليبيا ،مجلة جامعة بنغازي العلمية ،2019.

4-البشير على الكوت و على عبدالكريم العاشق،الفساد في ليبيا و أليات مكافحته ،مجلة الحقوق و الحريات ،العدد2016،2.

5-الصديق مفتاح البكوشو سافينار صالح،الفساد الإداري ظهوره و الأثار الناتجة عنه،مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية و القانونية ،المجلد 2، العدد10، 2018.

6-الهام الشهابي و منقد محمد داغر ،العوامل المؤثرة في الفساد الإداري ،المجلة العربية للإدارة ،المجلد 20، العدد2، 2000.

7-الويزة نجار ،دور الإعلام و المجتمع المدني في مكافحة الفساد ،مجلة التواصل في الاقتصاد و القانون ،العدد2017،51.

8-تغريد داود سليمان ،الفساد الإداري و المالي في العراق و أثره الاقتصادي و الاجتماعي ، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، المجلد 10، العدد 33، 2015.

9-حياة عمراوي ،دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد ، مجلة الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة حنتشلة ، المجلد 9، العدد 2، 2022.

10-خير الله سبهان الجبورى، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،العدد2 3، 2018.

11-رفيق بن حصير و مسعودة صرياك، دور المجتمع المدني في الوقاية من الفساد بين الفاعلية و الفشل ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، المجلد 11، العدد 1، 2024.

12-رضا هميسي، دور المجتمع المدني في الوقاية من جرائم الفساد و مكافحتها ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، العدد1، 2009.

13-سعيد زيوش، أي دور لمنظمات المجتمع المدني الجزائرية لمواجهة أشكال الفساد ،مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية ، العدد3، 2021.

14- سمير شوقي، نحو تفعيل دور المجتمع المدني لمكافحة الفساد في الدول المغاربية ،مجلة الحقوق و الحريات ، العدد2، 2016.

15-شيماء عادل فاضل و على طارق جاسم ،دور مؤسسات المجتمع المدني في العراق في مكافحة الفساد المالي و الإداري، مجلة الدنانير ،العدد2، 2018.

16-طاهر محسن الغالبي و صالح مهدى العامري ، المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال و المجتمع ،الأردن ،عمان ،2005.

17-عامر الكبيسي،الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص و التحليل و المعالجة ،المجلة العربية للإدارة ،العدد1، 2000.

18-عادل رمضان حيدر، أسباب الفساد الإداري و المالي في ليبيا و أثاره ، مجلة العلوم السياسية و الاقتصادية ، المجلد 20،العدد2، 2023.

19-عبد الرحمن الهيجان ،استراتيجيات ومهارات مكافحة الفساد الإداري ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، المجلد 12، العدد23، 1418.

20-عبد الرحمن صوفي عثمان و محمود محمود عرفان ، دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الصحية في المجتمع العماني ،مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية ،دت.

21-عبد السلام محمد الكبار ،أثار الفساد الإداري و المالي ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي "ليبيا نموذجا" ،مجلة القرطاس للعلوم الإنسانية و التطبيقية ، 2022.

22-على محمد بالليل ، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في ليبيا ،مجلة العلوم الإنسانية و العلمية و الاجتماعية ، العدد1، 2016.

23-محمد عبدالنبي لاشين ، دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق الانسان ، المجلة القانونية ، دت .

24-مهنى محمد غنايم ، دور مؤسسات التربية العربية في مكافحة الفساد المجتمعي مع التركيز على دور الاسرة و المدرسة ، مجلة جامعة سبها ، 2022.

25–منى عمارة ،تصور مؤسسات المجتمع المدني لظاهرة الفساد الإداري و أليـاتها فـي الحد منـه ، حوليات أداب عين شمس، المجلد 45، العدد 11، 2017.

26–وسيمة فوغالى و فهيمة بو هنتالة ، دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ،العدد2، 2021.

27–ياسر على إبراهيم و عدنان عبد الأمير مهدى محمود ، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في العراق بعد 2003، قضايا سياسية ، العدد 55، 2018.

ثالثا–رسائل الماجستير و الدكتوراه :

1–أسيا بو زقاق وأخرون ، الضمانات القانونية لمنظمات المجتمع المدني في الوقاية من الفساد و مكافحته ، جامعة الشهيد حمة لخضر، 2022،الجزائر ، رسالة ماجستير منشورة .

1–حنان حيلة ، منظمات المجتمع المدني ودورها في حماية الحقوق و الحريات ، جامعة احمد دراية ، الجزائر ،2022، أطروحة دكتوراه منشورة .

2–سهام بو دحماني ، دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر ، جامعة عبد الحميد باديس مستغانم ، 2019، دراسة ماجستير منشورة .

3–محمد إسماعيل أبو حجر ، دور مؤسسات المجتمع المدني في التحول الديموقراطي في المنطقة الغربية ، الاكاديمية الليبية ، ليبيا ، 2017، رسالة ماجستير منشورة .

رابعا –المؤتمرات و الندوات :

1–محمد فتحي أبو العنين ، مساهمات منظمات المجتمع المدني في مكافحة جرائم الفساد ، جامعة المنصورة ،بحث مقدم لمؤتمر حول دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة ، 2020.